

مطلب يوم القتل لا يدخل تحت القضاة  
بملاك يوم القتل الا في ما يلي

والا كان افتقارنا بحكم عذبه لا غير ويجب اخرا الكفر  
وايه اذا ارتاب في حكم الاول لد طلب بشهود الاصل  
قال و به عرف ان تناكيد زماننا لا تقبل لولا ما ذكر  
وقد مضى في ارضنا العقاب بالموجب وهو عيان  
عن القضي المتعلق بما اضماعا اليه في ظن القاضي شرعا  
من انه يقضي به فاذا احكم حنفي بموجب بيع المير  
كان معناه الحكم بطلان البيع ولو حال الموت وحكم  
بمقتضاه لا يفتح لان التمسك بالقبض بطلان نفسه  
وبه يظهر ان الحكم بالموجب اعم الا ما عرفت عن دليل  
جميع او خالف كتابا لم يختلف في قلبه السلف كترك  
شميه **اوسنة مشهورة** كتحليل بلا و في القائه  
حديث العفيلة المشهورة **او اجاعا كل المتعة لاجاع**  
المصاحبة على فساده وبيع ام ولو على الاطعام وبيع  
بغض على الاضغ ومن ذلك ما **الوقضي يتشاهد بين**  
**الديني** الخالفته للحديث المشهور اليه على  
من ادعي واليمين على طالك **او يفتقنا ص بتبين**  
**الولي** واحدا من اهل الحولة او يفتقنا كاح السنه  
او الوقت او يفتقنا ببع عبد معتق المعتق او  
بمغزول الدين يقضي بسنين او يفتقنا طلاق الدور  
وتقاسم السخا كأمري باب وقضا عبد وصبي مطلقا  
وقضا كأمري مسلم ابدا وكحول كالتفريق بين  
الزوجين **بشهادة امرضه** لا يفتقنا في الكل عدلها  
في الاستباه نبيغا وربعين وكر في الدور لا يفتقنا  
صور

مطلب القضا بالموجب  
والمقتضي وهو يقدر

حين  
٤

المسيلم

مطلب  
وذكر في الدور كما يفتقنا  
صور

او حكمته القضا بشهادة  
الزوجين

فيا هم او اطلقا من كان  
العمل بالاول والثاني في حكم  
بشهادة امرضه